

الرقابة على الإنفاق البيئي في الدول العربية

Environmental spending control in Arab countries

محمد الطيب قويدر¹، محمد الصالح بلول²¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي² جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة

تاريخ الاستلام: 2024/12/26 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/29 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص : الهدف من الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد الإنفاق البيئي، وعرض تجربة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال عمل لجنة الرقابة البيئية، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وقد خلصت الدراسة إلى أن التأهيل العلمي للقائمين على الرقابة البيئية وتدريبهم المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة وتعزيز التعاون بين الدول وتبادل الخبرات يساهم في ترشيد الإنفاق البيئي.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق البيئي ، معايير الرقابة، الإنتوساي.

Abstract:

The aim of the study is to shed light on the role of the International Organization of Supreme Audit Institutions standards in rationalizing environmental spending, and to present the experience of the Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI) through the work of the Environmental Control Committee. To achieve this, the study was divided into three axes. The study concluded that the scientific qualification of those responsible for environmental control and their continuous training in line with developments in modern information technologies, and the promotion of cooperation between countries and the exchange of expertise contribute to rationalizing environmental spending.

Keywords: environmental spending, control standards , INTOSAI

I - تمهيد :

تهدف الأجهزة العليا للرقابة إلى المساهمة في حسن إدارة المال العام والمحافظة عليه من خلال تقرير مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة، والتي يمكن لتلك الأجهزة إدراك الأهداف التي أنشئت من أجلها إلى بالقيام بأعمال الرقابة الشاملة التي تستند إلى مجموعة من الأدوات لعلى من أهمها توافر معايير مهنية ورقابية واضحة يتم تطبيقها في كافة الظروف من بينها معايير الرقابة البيئية .

الإنتوساي منظمة أساسية واستراتيجية في تقييم السياسات العامة وفي رقابتها وتطويرها، حيث بدأت بـ 34 بلدا على هذا الدرب عام 1953 لتصبح منظمة شاملة لـ 189 عضوا، وتوفر المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العالمية حد أدنى من الإرشاد للمدقق يساعد على تحديد الخطوات والإجراءات الواجب تطبيقها في العملية الرقابية ، وذلك استنادا إلى مبادئ الكفاءة والنزاهة والموضوعية و الاستقلالية بما يسهم في الوصول إلى أفضل الممارسات والمنهجيات لأداء عملية الرقابة البيئية وبالتالي حماية البيئة وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية:

نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور معايير الإنتوساي في الرقابة على الإنفاق البيئي من خلال السؤال التالي:

ما هو دور المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد الإنفاق البيئي ؟

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية الإنفاق البيئي وحاجة قطاعات الدولة والمؤسسات الاقتصادية له، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تركيزها على أهمية المعايير الدولية لمنظمة الانتوساي في تحقيق فعالية الرقابة البيئية وتقييم أدائها.

أهداف الدراسة:

في ضوء اشكالية الدراسة، فإن البحث يهدف أساسا إلى التعريف بالإنفاق البيئي والمعايير الدولية التي تحكم الرقابة عليه من خلال دراسة التجربة العربية للجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية الانتوساي.

II. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الانتوساي منتدى للمدققين الحكوميين من كافة أنحاء العالم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ومواكبة المستجدات بخصوص المعايير الرقابية وغيرها من المعايير المهنية الجاري العمل بها وأفضل الممارسات ذات العلاقة وينصّ شعار الانتوساي على أن " التجربة المتبادلة تنفع الجميع.

أولاً: تعريف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الانتوساي INTOSAI هي المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأجهزة الرقابية) في البلدان المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة ، وهي الهيئة الدولية المعترف بها التي تمثل الأجهزة الرقابية، وتلعب الأجهزة الرقابية دوراً رئيسياً في رقابة الحسابات والعمليات الحكومية وفي تعزيز التصرف المالي السليم والمساءلة الشاملة في الحكومات التابعة لها.

وقد انبثقت عن هذه المنظمة عدة منظمات فرعية تسعى لتحقيق أهداف المنظمة ومنها:

(القاضي، 1999)

- الأرابوساي: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية؛
- الأفروساي: المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية؛
- الأوروساي: المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

ثانياً: أهداف الانتوساي عملت منظمة الانتوساي على تطوير استراتيجيتها ذات التوجه المستقبلي من أجل تحقيق أهدافها الأربعة الاستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول المعايير المهنية؛
- الهدف الاستراتيجي الثاني بناء قدرات المؤسسات؛
- الهدف الاستراتيجي الثالث تبادل المعرفة /خدمات المعرفة؛
- الهدف الاستراتيجي الرابع منظمة دولية نموذجية.

ثالثاً: منافع الانتوساي للأجهزة العليا للرقابة: تحقق المنظمة عدداً كبيراً من الإنجازات ومن الأهداف المتجددة ويعد إعلان ليمان للتوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية الذي تمت المصادقة عليه خلال المؤتمر الدولي التاسع من الإسهامات الرئيسية التي قدمتها الانتوساي لمجال الرقابة، حيث سمح هذا الإعلان بتحسين قدرة الأجهزة العليا للرقابة على خدمة المجتمع وأرسى فلسفة وإطاراً للعمل الرقابي، لقد كان ولا

يزال التركيز المؤسسي الذي تبنته الأجهزة الرقابية من أجل المساهمة في تحسين أداء الحكومات. (الانتوساي، 2004)

رابعا: معايير الرقابة الدولية : قامت منظمة الإنتوساي بصياغة مجموعة من قواعد الرقابة المالية على القطاع الحكومي، التي تعكس أفضل الممارسات لدى الهيئات العليا للرقابة المالية، بحيث لا تتمتع هذه القواعد بصفة التنفيذ الإلزامي.

4-1 تعريف معايير الرقابة الدولية : تعرفها منظمة الإنتوساي " بأنها تلك المعايير التي توفر حد أدنى لتوجيه المراجع ومساعدته في تحديد خطوات وإجراءات الرقابة التي يجب تطبيقها، وتمثل هذه المعايير المقاييس المعتمدة التي يتم على أساسها تقييم جودة نتائج الرقابة". (الداعور، 2014)

4-2 أهمية المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا: أن المعايير الرقابية الحكومية تكتسب أهمية بالغة في أداء العمل الرقابي، وغياب هذه المعايير من شأنه أن يوجد بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق مستوى عال من الكفاءة والفاعلية لعمل ديوان المحاسبة والعاملين فيه، وتمثل أهمية المعايير في الآتي: (مصلح، 2013)

- تعتبر أداة رئيسة لممارسة العمل الرقابي وتطبيقها من شأنه تحسين كفاءة عمل المراجع وتقوية دور ديوان المحاسبة في المجتمع وتعزيز الثقة في نتائج المراجعة؛

- يمكن الاستناد إليها كمقياس هام يتم على أساسه تقويم جودة نتائج العملية الرقابية من حيث المسار والهدف؛

- تحدد المستلزمات التي يقتضي توفرها في المراجع و هيئة الرقابة لممارسة العمل الرقابي بكفاءة وفاعلية، كما أنها توفر الأساس الموضوعي لتقييم موظفي هيئات الرقابة؛

- تحقق وضع مفاهيم مشتركة لعملية المراجعة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وبيان أهدافها ونطاقها ومسؤولياتها.

- تساعد على تحسين جودة نتائج المراجعة بما يحقق زيادة الثقة والاطمئنان لدى الجهات والأفراد الذين يستفيدون أو يستخدمون تلك البيانات.

4 - 3 المشاكل والصعوبات الرقابية في استخدام معايير الانتوساي:

تعمل الإنتوساي على القيام بتحسين معاييرها الرقابية من خلال مؤتمراتها التي تعقد في شتى المجالات ومن خلال عمل اللجنة التابعة لها والمخصصة لمعايير المراجعة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل التي تحول دون الاستخدام الأمثل لهذه المعايير من أهم هذه المشاكل: (براق، 2010)

1- مشاكل متعلقة بمعايير الرقابة: نذكر منها:

- اختلاف المعايير من حيث صياغتها ومفهومها وتطبيقها نتيجة اختلاف بيئة للأجهزة الرقابية؛
- وجود بعض المعايير الرقابية بحاجة للتفصيل والشرح؛
- المعايير الرقابية تركز على الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي.

2 - مشاكل المتعلقة بالأجهزة الرقابية: نذكر منها:

- عدم تمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية على بالاستقلالية المالية أو الإدارية؛
- ضعف إلمام المدققين بالمعايير الرقابية نتيجة لنقص التكوين؛
- عدم تماشي المعايير الرقابية مع النظام السياسي والاقتصادي للدولة الموجود فيها.

3 - مشاكل المتعلقة بالبيئة الخارجية والجهات الخاضعة للرقابة: نذكر منها:

- عدم الاهتمام بنتائج الرقابة المقدمة في التقارير المختلفة التي يصدرها أعلى جهاز رقابي في الدولة؛
- عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية لدى الهيئات والمؤسسات و الإدارات الخاضعة للرقابة.
- عدم تطبيق نظام للمساءلة على الموظفين العموميين المسيرين للأموال العمومية.

III. المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة و الرقابة على الإنفاق البيئي

تأسست المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة 1976 وفقا لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة، وقد تم تنظيم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976، وقد ألغيت هذه اللوائح وحل محلها النظام الأساسي للمنظمة الذي قد تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983، وقد تم ادخال تعديلات على

هذا النظام من قبل الجمعية العامة وآخرها تعديل بعض أحكامه خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة المنعقدة بدولة الكويت سنة 2013 .

أولا : أهداف المنظمة : تتمثل فيما يلي: (الارابوساي، 2017)

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان الرقابة المالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة اللازمة إلى الدول العربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة المالية.
- العمل على نشر الوعي الرقابي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة العربية في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية "الإنتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.

ثانيا : لجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

شكلت اللجنة إثر القرار رقم 94/2008 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الواحد والأربعين في شهر أكتوبر 2016 بالجمهورية التونسية، وتتكون من عضوية الأجهزة التالية: تونس، الأردن ، فلسطين، الكويت، العراق، مصر كما قام المجلس في اجتماعه الخمسين بانضمام أجهزة الرقابة في كل من عمان وموريتانيا واليمن.

2-1 أهداف لجنة الرقابة البيئية: تهدف اللجنة إلى: (الارابوساي، 2018)

- الاهتمام بالقضايا البيئية ومعاونة الأجهزة للوقوف على آخر ما وصلت إليه الاتجاهات العلمية الحديثة في مجال المراجعة البيئية مع المتابعة الدورية للتطورات المستمرة في هذا المجال لإنجاز المهام الرقابية على الوجه الأمثل .

- التعاون والتنسيق مع مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية ، والمجموعات الإقليمية الأخرى المختصة في هذا المجال.

2-2 مهام واختصاصات اللجنة: تتمثل مهام اللجنة واختصاصاتها فيما يلي:

- إعداد خطة تتضمن برنامج العمل بما يتلاءم مع أهداف اللجنة.

- تجميع مؤشرات الأداء التفصيلية والأدلة الخاصة بالمراجعة البيئية من كافة المصادر المعنية بالعمل البيئي، والعمل على نشرها على الأجهزة الأعضاء.

- تقديم مقترحات إلى المجلس التنفيذي بشأن إعداد دورات تدريبية لأعضاء المنظمة بشكل دوري ومستمر في مختلف مواضيع المراجعة البيئية، وذلك من أجل تطوير الموارد البشرية بالأجهزة الأعضاء بالمنظمة.

- العمل على إمكانية تبادل التجارب البيئية من قبل الأجهزة الأعضاء بالمنظمة من أجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات على الموقع الإلكتروني للمنظمة، بهدف تسهيل عملية تبادل ونقل الخبرات فيما بينهم.

- عقد اجتماعات دورية خاصة باللجنة لمناقشة المشاكل البيئية والدراسات التي أعدها الأجهزة عن هذه المشاكل والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها.

- دراسة الموضوعات التي يحيلها إليها المجلس التنفيذي لتقديم المقترحات العملية بشأن هذه الموضوعات.

ثالثا : معايير الرقابة المالية على البيئة : قامت اللجنة بإصدار معايير إرشادين وهما: (الارابوساي، 2018)

3-1 معيار ISSAI 5120 الرقابة البيئية والرقابة النظامية: يحدد هذا المعيار كيفية الرقابة ورقابة

الحساب الختامي المتعلقة بمواضيع البيئة الاستناد و من خلال اتخاذ النقاط التالية:

- مبادرات من أجل الوقاية و التقليل و إزالة الأضرار البيئية.
- صيانة وتحديد أو عدم تحديد الموارد .
- نتائج المخالفات ضد قوانين البيئة .
- نتائج مسؤولية الدولة بالأضرار الملحقه بالغير .
- تنظيم الرقابة الشرعية بالتراط مع مسائل البيئة يمكنها العودة على سبيل المثال إلى صلب الموضوع , حيث كيف يمكن انجاز الأنشطة العامة على المستوى الوطني أو الدولي مع احترام تعليمات البيئة.

3-2 المعيار ISSAI 5110 توجيهات تنفيذ عمليات المراجعة على نشاط ذات المنظور البيئي:

يهدف هذا المعيار إلى التحقق من مدى الالتزام بتطبيق التشريعات التي يتم إقرارها بشأن حماية البيئة المائية والساحلية من التلوث، وكذا الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة البحرية وهذا من خلال:

- الرقابة على متابعة الحكومة للقوانين البيئية المطبقة، والرقابة على متابعة البرامج البيئية الحكومية، والرقابة على الآثار البيئية الناجمة عن برامج حكومية أخرى، والرقابة على أنظمة الإدارة البيئية وتقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة.

- التأكد من وجود نظام الإدارة البيئية من خلال معرفة الشهادات التي حصلت عليها الوحدة محل المراجعة في هذا الشأن، وذلك لتحديد مدى كفاءة أنظمة الإدارة المتبعة.

- التأكد من مدى كفاية وكفاءة الأداء في التعامل مع المشكلات البيئية المتعلقة بالوحدة محل المراجعة ، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو الالتزام بتطبيق المعايير البيئية المعتمدة .

- توفير معلومات هامة تساعد المسؤولين ومتخذي القرار في الجهات المستفيدة ، ومنها دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المطلوب تنفيذها.

- الرقابة على أداء البرامج الحكومية الأخرى في المجالات المختلفة ومن أمثلتها الصناعات والخدمات وأثرها على البيئة والمحيط.

رابعا : خطوات عملية الرقابة البيئية: تمر عملية التخطيط للرقابة البيئية بأربعة خطوات أساسية وهي:

الخطوة الأولى: يتم تحديد التهديدات الرئيسية للأنشطة على البيئة والتي قد تكون أخذ موضوعات التدقيق (الآثار البيئية العامة- مشاكل ملوثات المياه المحتملة- الملوثات المحتملة للهواء أو التربة- خفض التنوع الحيوي- استنفاد الموارد الطبيعية- الآثار الصحية المهنية الخ).

الخطوة الثانية: والمتعلقة بتحديد مدي استجابة الحكومة يتم فيها الوقوف على بعض الأمور مثل تحديد السياسة واللوائح البيئية- مرافق تخزين النفايات والمخلفات- الوضع القائم لتخطيط وإدارة استخدام الأراضي ومنها (وكالات التنظيم البيئي-المبادرات والبرامج البحثية -شركات التعدين الخ) وكيف يتم تنفيذ ومراقبة الالتزام باللوائح البيئية- تركيب محطة معالجة المياه- التقييم الجيد للمرافق البيئية).

الخطوة الثالثة: يتم اختيار موضوع التدقيق ووضع أولوياته (الملوثات- مشاكل المياه المحتملة الخ).

الخطوة الرابعة و الأخيرة: فيتم فيها تحديد منهج التدقيق الذي سيتم تبنيه (الفحص المالي ومدى الالتزام بالقواعد التنظيمية - مدى الالتزام بالاتفاقيات والسياسات - قياس الأداء والنتائج....الخ).

IV. الخلاصة:

ومن خلال هذه الدراسة تتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- عدم انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في منظمة (أرابوساي) للجنة الرقابة البيئية مما يؤثر على عملها و مردوديتها .

- نقص المهارات والخبرات الخاصة بالرقابة البيئية لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، بالإضافة إلى عدم كفاية الإمكانيات المادية من أجهزة ومعدات تستلزمها عملية الرقابة في هذا المجال.

- الحاجة إلى بعض الكوادر الفنية المتخصصة كدعم في مطلوب للاستفادة من خبرتهم إضافة للقائمين بالعمل بالرقابة المالية للوصول إلى المستوى اللائق من الرقابة الشاملة (المالية - مدى الالتزام - رقابة الأداء).

- ضعف التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وتداخل الاختصاصات فيما بينها مما يؤثر سلبا على أداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في اضطلاعها بمهامها في مجال الرقابة البيئية.

- ضعف الموارد المخصصة للرقابة البيئية.

- عدم وضوح التشريعات الخاصة بالرقابة البيئية في كثير من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، واضطلاعها بهذه المهمة ضمن مراجعة الأداء أو مدى الالتزام.

- عدم وضوح القواعد والمعايير المتعلقة بتقييم أداء الرقابة البيئية بالإضافة إلى قصور الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي للكثير من الإدارات بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

في ضوء نتائج الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي :

- دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في تطوير وتحسين دورها في حقل الرقابة البيئية؛

- عقد اتفاقيات دولية في الرقابة على البيئة وتبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة لزيادة التعاون بين مجموعة عمل لجنة الرقابة البيئية والمنظمات الدولية؛

- يتطلب مواكبة استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية القدرات البشرية المتخصصة؛

- استخدام إطار العمل الخاص بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية كمرجع أساسي لعمليات الرقابة والتدقيق على الجهات الحكومية؛
- زيادة تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة ولتوسيع تدريبهم على تقنيات الرقابة البيئية.

المراجع:

- 1- الانتوساي م. . (2024, ديسمبر 1). موقع منظمة الانتوساي. استرجع في 1 ديسمبر، 2024، من <http://www.intosai.org>
- 2- منظمة ا. (2016). الخطة الإستراتيجية 2011-2016. إصدار خاص للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.
- 3- ابراهيم حماد أ. . (2006). الرقابة في القطاع الحكومي. الاردن: دار جهينة، عمان.
- 4- الداغور ا. ج. و. ف. و. & فراولة ر. (2014). تقييم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني-دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22(1).
- 5- أرتور غونزاليس . د. أ. (2004). منافع الإنتوساي بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة. إصدار خاص للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.
- 6- بن العريه م. (2017). دور التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية بالجزائر، (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ادرار، جامعة ادرار.
- 7- مصلح ص. . (2013). إعداد التقارير الرقابية وفق المعايير الدولية. قُدِّم في مؤتمر مكافحة الفساد للعاملين في الرقابة الداخلية في وزارة التعليم، ديوان الرقابة المالية والإدارية، رام الله، دولة فلسطين.
- 8- القاضي ح. (1999). مراجعة الحسابات. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- 9- براق . ع. (2010). أثر المعايير الرقابية للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا (الانتوساي) ومشاكل تطبيقها (تجربة مجلس المحاسبة الجزائري). Recherches économiques, 5(4), 91-106. استرجع في من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28820>

- 10- الارابوساي م. (2024, ديسمبر 1). منظمة الارابوساي. استرجع في 1 ديسمبر، 2024،
من <http://www.arabosai.org>
- 11- برحماني ح. (2015). المالية العامة في التشريع الجزائري. مصر: دار الجامعة الجديدة ،
الإسكندرية، .